

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان - الاثنين ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٧٠٩

الفهرس

| صفحة | |
|------|---|
| ١٢٣٨ | مجلس الامة |
| ١٢٣٨ | قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون السجون |
| ١٢٣٩ | نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٣ النظام المالي لسلطة مدينة الحسين الرياضية |
| ١٢٤٦ | نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٣ نظام رسوم مواقف المركبات في العاصمة |
| ١٢٤٨ | نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٦٣ نظام الشركات المعدل |
| ١٢٤٩ | اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الامبراطورية الاثيوبية |
| ١٢٥٣ | اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند |
| ١٢٦١ | اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور |
| ١٢٦٢ | تصحيح اخطاء |



هكذا من الأشهر

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٧٣) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو ات :-

تنفس الدورة غير العادية مجلس الامة اعتبارا من تاريخ يوم السبت الواقع (٧) ايلول سنة ١٩٦٣ .

١٩٦٣/٩/٤

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
صالح الحجابي

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاحيان والتواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون السجون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السجون لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصلي المادة التالية بعد المادة (٤٠) مباشرة ويعد ترقيم المواد التي تليها بحيث تصبح (٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧) بدلا من (٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)

المادة ٤١ - لوزير الداخلية الحق بالافراج عن اى سجين حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدية بعد ان يكون قد قضى هذا السجين مدة عشرين عاما وكان سلوكه حسنا .

١٩٦٣/٩/١

الحسين بن طلال

وزير العدل
حسن الكايد

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٣

النظام المالي لسلطة مدينة الحسين الرياضية

صادر بالاستناد الى المادة ١٨ من قانون السلطة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢

الفصل الاول - التعاريف

مادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لسلطة مدينة الحسين الرياضية) ويطبق لغايات تنظيم وادارة اموال السلطة وضبط معاملاتها المالية والحسابية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تكون التعريفات الواردة في قانون السلطة رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ هي نفس التعريفات لغايات تطبيق احكام هذا النظام ويضاف اليها التعريفات التالية :-

مادة ٣ - السنة المالية : هي المسدة التي تبدأ باليوم الاول من شهر نيسان وتنتهي في اليوم الاخير من شهر آذار من كل سنة .

مادة ٤ - الميزانية : هي الجداول التفصيلية المصادق عليها من قبل المجلس والمنظمة فصول ومواد الواردات والمبالغ المقدرة للواردات وفصول ومواد النفقات والمبالغ المخصصة لكل مادة من موادها خلال السنة المالية .

الفصل الثاني - الميزانية

مادة ٥ - اعداد الميزانية : ينظم المحاسب باشراف الرئيس جداول الميزانية للواردات والنفقات المقدرة وذلك خلال شهر شباط من كل سنة مالية ويودعها الى المجلس قبل نهاية الشهر المذكور .

مادة ٦ - المصادقة على الميزانية : يقرر المجلس الميزانية السنوية ويوافق عليها قبل بدء السنة المالية ويودع الميزانية الموافق عليها الى الرئيس والمحاسب وعليها التقيد بها والسير بمقتضاها وعدم تجاوزها .

مادة ٧ - نقل المخصصات : يجوز نقل اى مبلغ من مادة الى اخرى في الفصل بموافقة الرئيس وذلك لمقاصد تغطية التجاوز الذي قد يقع على مخصصات اية مادة في نفس الفصل كما يجوز نقل اى مبلغ من فصل الى فصل آخر بموافقة المجلس .

مادة ٨- التجاوز على المخصصات : لا يجوز ان ترتب اية التزامات على حساب اية مادة في النفقات تسبب تجاوزا على المخصصات المرصودة في الميزانية لتلك المادة .

الفصل الثالث - المسؤوليات

مادة ٩- مسؤوليات المحاسب : يتحمل المحاسب مسؤولياته ويكون مسؤولا عن الامور المالية والحسابية التالية :

أ - ان ينظم جميع المعاملات المالية وان يدخل على الفور جميع المقبوضات والمدفوعات اليومية تحت فصولها وموادها المقررة في الميزانية .

ب - ان يحفظ السجلات والدفاتر الحسابية بصورة صحيحة وسليمة وان يسجل ويثبت فيها جميع المعاملات المالية المتعلقة بها .

ج - ان يتحقق من ان الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على اموال السلطة لمنع وقوع تلاعب او اختلاس او اضرار فيها .

د - ان يتحقق من ان المستندات منقولة حسب الاصول وانها مضبوطة من الناحية المالية والحسابية .

هـ - ان ينظم البيانات والكشوفات والجداول الشهرية والسنوية واية تقارير او معلومات يطلبها منه المجلس او الرئيس .

و - ان يرسل الى البنك الذي تتعامل معه السلطة في نهاية كل شهر جدولا بارقام وقيم التجاويل التي سمحت عليه وان ينظم الحساب التوفقي بين دفتر الصندوق وقيود البنك .

ز - ان يحفظ السجلات والمستندات وجلود الوصولات وجلود التجاويل والطوابيع والتذاكر واية اوراق ذات قيمة مالية في مكان مقفل امين وان يهيء الحسابات للفحص والتدقيق .

ح - ان ينظم الحساب الختامي في مدة لا تزيد عن الشهرين من انتهاء السنة المالية .

ط - ان ينفذ التعليمات التي يصدرها اليه المجلس او الرئيس من آن الى آخر ، شريطة ان لا تتعارض التعليمات مع قانون السلطة وهذا النظام .

الفصل الرابع - الواردات

مادة ١٠ - وصولات القبض : على المحاسب ان يعطي وصلا مطبوعا من جلد ذي ارقام وبارقام متسلسلة عن اية دفعة تدفع اليه او تقيد لحساب السلطة وتحفظ ارقام تلك الوصولات للتدقيق ، ويجوز استيفاء الواردات او الرسوم مقابل طوابيع او تذاكر ذات ارقام متسلسلة في الحالات التي يوافق عليها المجلس .

مادة ١١ - دفتر الصندوق : يقيد المحاسب جميع وارداته اليومية في دفتر الصندوق يوميا بحسب ارقام وقيم الوصولات بالتسلسل .

مادة ١٢ - ابطال الوصولات : يجب ان يبين كتابة سبب ابطال اي وصول وان تلصق جميع النسخ المبثولة بالارومة واذا لم تبطل وتلصق بالصورة المذكورة ولم تبرز للتدقيق يكون المحاسب مسؤولا وضامنا .

مادة ١٣ - حفظ اموال السلطة : يحفظ المحاسب وارداته في صندوق حديدي وتودع واردات السلطة في البنك يوم استلامها لقيدها في حسابها الخاص واذا لم يكن ذلك ممكنا فتدفع في صباح اليوم التالي .

مادة ١٤ - التصرف باموال السلطة : لا يجوز للمحاسب او من انيط به قبض اموال السلطة ان يستعملها او يتصرف بها باية صورة كانت اثناء المدة الواقعة بين قبضها ودفعها الى صندوق السلطة او البنك وكل مخالفة من هذا القبيل او جزء منها يشكل جريمة الاختلاس واساءة استعمال الوظيفة .

الفصل الخامس - النفقات

مادة ١٥ - التفويض بالصرف : يجوز للمجلس ان يفوض الرئيس او نائبه بالتوقيع على مستندات التادية من اجل اجازة دفع المبالغ التي قرر المجلس صرفها لمستحقيها .

مادة ١٦ - تنظيم مستندات التادية : ينظم المحاسب مستندات التاديات ويجب ان تكون واضحة ومحتوية على تفاصيل ثابتة ومثبت عليها قرار المجلس وتاريخه المتخذ بالموافقة على الاتفاق ويجب ان تعزز المستندات بالوثائق التالية .

أ - النسخ الاولى من المطالبات التي يقدمها اصحاب الاستحقاق موقعة منهم والتي يجب ان يبين فيها بالتفصيل طبيعة العمل او نوع الوازم مع ذكر الكيات وسعر الوحدة وسعر الاجيال وعلى كل مطالبة موقعة من صاحب الاستحقاق يجب ان يصادق الموظف المسؤول المختص عن ذلك العمل او استلام الوازم فائتورة المطالبة دلالة على صحتها واستلام الوازم .

ب - النسخ الاولى من مستندات الادخالات والنسخ الاولى من تقارير الاستلام والتسليم .

مادة ١٧ - تسجيل مستندات التادية : يسجل كل سند تادية في دفتر التاديات برقم متسلسل تحت فصله ومصادته المقررة في الميزانية ويوقع عليه الموظف المختص بعد ان يثبت من وجود رصيد يكفي لدفع قيمته .

مادة ١٨ - تدقيق المستندات : تدقق جميع مستندات التاديات ومرفقاتها من قبل مدقق وتوقع من قبله دلالة على صحة المستند ومرفقاته من الناحية المالية والحسابية .

مادة ١٩ - التفويض بصرف القيمة : يعيد المحاسب تدقيق المستند ويوضحه بتوقيعه قبل احواله لامين الصندوق لصرف قيمته بعد ان يتأكد من ان المستند منظم بحسب الاصول وانه مضبوط من الناحية المالية والحسابية وان المطالبة صحيحة وان المجلس وافق على دفعها وان القيمة لا تسبب تجاوزا على المخصصات .

مادة ٢٠ - تصديق المستند : يوقع الرئيس او نائبه على المستند بالاضافة الى الموظفين المسؤولين عن التوقيع ويعتبر توقيعه شهادة على صحة كل ما جاء بالمستند او مرفقاته وفي حالة دفع اي مبلغ بسبب شهادة غير صحيحة على المستند او الوثيقة يعتبر المسبب من الموظفين مسؤولا ويقيده المبلغ سلفة عليه اذا تعذر تحصيله من المدفوعة له القيمة وتسرّد مثل هذه السلفة من اول مرتب او علاوة او اي استحقاق اخر وتتخذ بحقه الاجراءات التأديبية اذا رأى المجلس ضرورة لذلك .

مادة ٢١ - الدفع لاصحاب الاستحقاق : تنظم مستندات التاديات في جميع الحالات باسماء اصحاب الاستحقاق ولا تدفع المبالغ للاشخاص المذكورة اسماءهم في المستندات او لوكلائهم المقبولين قانونا ويشار الى التوكيل او التفويض على مستند التادية .

مادة ٢٢ - ختم المستندات والمطالبات : تختم جميع مستندات التادية وجميع فواتير المطالبات المرفقة بها بخاتم خاص يشتمل على كلمة مدفوع .

هكذا من الأصول

مادة ٢٣ - فتح الحساب في البنك : يقدم رئيس السلطة طلب فتح الحساب الى مدير البنك الذي تتعامل معه السلطة بالاسم الرسمي للسلطة وعلى مدير البنك ارسال تحاويل خاصة مضمونة باسم السلطة الرسمي . وتعتبر دفاتر التحاويل من الاوراق ذات القيمة وتطلب دفاتر التحاويل من البنك من قبل الرئيس او نائبه ، او الموظف الذي يعينه الرئيس لهذه الغاية ، كما يعين الرئيس الموظفين المفوضين بالتوقيع على التحاويل ويبلغ البنك بتأديج من تواريخهم ويبلغ البنك كذلك بكل تغيير في اشخاصهم وتأديج تواريخهم .

مادة ٢٤ - الدفع بالتحاويل : يجري دفع جميع الاستحقاقات مهما كانت قيمتها بموجب تحاويل يوقعها امين الصندوق والمحاسب والرئيس او نائبه للمبالغ التي لا تزيد على ٥٠٠ دينار . اما اذا زادت على ذلك فيجب ان يوقع التحويل من قبل احد اعضاء المجلس الذي يعينه المجلس لهذه الغاية . ويجب ان يرفق مستند التاديس في جميع الحالات مع التحويل المتعلق به من اجل الاطلاع على المستند والتأكد من مطابقة التحويل على المستند .

مادة ٢٥ - تسليم التحاويل : تسلم التحاويل الى اصحابها باليد او ترسل اليهم بالبريد المضمون .

مادة ٢٦ - الثابت رقم التحويل على المستند : يجب ان يذكر رقم التحويل وتاريخه على مستند التاديس ويذكر رقم المستند على التحويل وتفيد التحاويل بارقامها التسلسلية في دفتر الصندوق يومياً ويجب اتباع استعمال جلود التحاويل بحسب تسلسل ارقامها ايضاً .

مادة ٢٧ - توقيع صاحب الاستحقاق : اذا فقد التحويل المسحوب محلياً وغير المدفوعة قيمته من البنك يبلغ البنك المسحوب عليه التحويل في الحال لايثاق صرفه . فاذا كان المتسبب في فقدان التحويل هو صاحب الاستحقاق يعطى تحويلاً اخر بعد ان يقدم ضماناً مقبولاً يجري مفعوله لمدة ثلاث سنوات بقيمة التحويل المفقود .

مادة ٢٨ - مدة قبول التحاويل للدفع : يجوز للبنك الذي تتعامل معه السلطة ان يصرف قيمة التحويل في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ تنظيمه ولا يجوز صرفه بعد هذه المدة الا بتجديد مدته من قبل الرئيس والمحاسب .

مادة ٢٩ - حفظ التحاويل في البنك : يحفظ البنك الذي تتعامل معه السلطة بالتحاويل بعد صرفها ولا يجوز لاي موظف طلب استردادها .

مادة ٣٠ - موعد تقديم فواتير المطالبات : يقدم اصحاب الاستحقاق فواتير المطالبات الى السلطة خلال الشهر الذي تم فيه العمل واذا تعذر ذلك فيجب تقديمها خلال الشهر الذي يليه .

مادة ٣١ - الدفعة النهائية لحساب المتعهد عن الاشغال : تدفع السلطة الدفعة النهائية لاي متعهد تمهيداً باشغال للسلطة بعد ان تكون هذه الاشغال قد جرت معابيتها من قبل لجنة فنية من ثلاثة موظفين مختصين يعينهم المجلس يشهدون بان العمل قد تم وأنه موافق ومطابق لشروط ومواصفات العطاء وان لا مانع من دفع الدفعة النهائية . وعلى المتعهد ان يشهد بأنه استوفى جميع استحقاقاته من السلطة وان السلطة بريئة الذمة وان ليس له اي حق يطالب السلطة به بعد هذه الدفعة النهائية .

مادة ٣٢ - صرف النفقات المتأخرة : اذا تحققت نفقات على حساب سنة مالية سابقة ولم تدفع خلال سنتها فيجوز صرفها خلال ثلاثة اشهر من بدء السنة المالية اللاحقة ومن المخصصات المرسودة والموافق عليها للسنة المالية اللاحقة .

هكذا من الشغل

الفصل السادس - الرواتب والاجور اليومية

مادة ٣٣ - دفع الرواتب : تدفع المرتبات السنوية على اقساط شهرية تعادل واحداً من اثني عشر من المرتب السنوي وبحسب المرتب عن جزء من الشهر بنسبة عدد ايام ذلك الشهر وتدفع المرتبات قبل يوم العمل الاخير من كل شهر بثلاثة ايام ، غير انه يجوز للرئيس دفع المرتبات قبل هذه المدة في حالات خاصة شريطة ان يكون التاريخ بعد اليوم العشرين من الشهر .

مادة ٣٤ - دفع الاجور اليومية : تدفع الاجور اليومية بعد نهاية كل شهر وفي مدة لا تتجاوز الثلاثة ايام من الشهر الذي يلي شهر الاستحقاق . ويجري توزيع الاجور على العمال اصحاب الاستحقاق من قبل معتمد الدفع ويحضر موظف آخر يعينه الرئيس ليشهد على المستند بان الاجور دفعت للعمال انفسهم اصحاب الاستحقاق شريطة ان يكون الموظف غير المحاسب او امين الصندوق .

مادة ٣٥ - كيفية استخدام العمال اليوميين : لا يستخدم اي عامل بالاجرة اليومية ما لم يكن في حوزته بطاقة هوية شخصية ثبت رقمها وتاريخها ومركز صدورهما على جدول الاعمال اليومية وعلى مستند دفع اجور العمال ايضاً . وتبرز هذه البطاقة الى المعتمد والموظف الاخر حين دفع الاجرة للعامل من اجل مطابقتها على المستند .

الفصل السابع - السلفات

مادة ٣٦ - السلفات الرسمية : عندما تقضى الضرورة بشراء لوازم او تأدية خدمات في خارج المملكة الاردنية الهاشمية يجوز للمجلس ان يوافق على صرف سلفة نفقات بقدر الحاجة ، شريطة ان يكون قد خصص لحساب المشتريات او الخدمات مخصصات في الميزانية ، وان تسترد السلفة قبل نهاية السنة المالية .

مادة ٣٧ - السلفات الشخصية : يجوز للمجلس تنسيب من الرئيس الموافقة على اعطاء سلفات شخصية على حساب الرواتب للموظفين المعيّنين بصورة دائمة ورواتب شهرية ضمن الشروط التالية : -

أ - سلفة لا تزيد على راتب شهرين .

ب - ان تكون السلفة مكفولة بكفالة مقبولة لدى الرئيس وان يجري تسديدها اعتباراً من الشهر الذي يلي اعطاء السلفة وعلى اقساط شهرية متساوية متتالية شريطة ان تسترد السلفة قبل نهاية السنة المالية .

ج - اذا فصل الموظف او انتهت خدمته تمحيز جميع استحقاقاته تسديداً لسلفته ويحق للمحاسب حسم الاقساط من رواتب الكفلاء .

الفصل الثامن - التنسيق

مادة ٣٨ - استرداد المصروف من النفقات خطأ : تنسق جميع المبالغ المستردة خلال السنة المالية والمصروفة خطأ أو بدون حق لحساب الفصل والمادة في مادة النفقات المخصصة في الميزانية اما اذا استردت في غير سنتها المالية فتنسق لحساب (استردادات مختلفة) .

مادة ٣٩ - تصحيح اخطاء التنسيق في السجلات : يجري تصحيح اخطاء التنسيق المالية بموجب تسويات يوقعها الرئيس بالاضافة الى توقيع المحاسب :

الفصل التاسع - الكفالات

مادة ٤٠ - يربط المحاسب وامين الصندوق ومأمور المستودع وقابض المال واي موظف في السلطة ترى السلطة ضرورة تكفيله بكفالة مالية معتبرة يقرر قيمة كل منها المجلس على ضوء تقدير مسؤولية كل من هؤلاء الموظفين وتحفظ مثل هذه الكفالات في الصندوق الخديدي وتسجل في سجل خاص .

الفصل العاشر - النماذج والسجلات

مادة ٤١ - تعين انواع النماذج والسجلات المالية : يعين المجلس انواع النماذج من السجلات والمستندات المالية التي تستعمل في السلطة بحيث تحمل شعار السلطة وعلى المحاسب التقيد باستعمالها . ويجري طبع الوصولات والتذاكر والاوراق ذات القيمة باشراف لجنة يعينها المجلس .

مادة ٤٢ - مدة الاحتفاظ بالسجلات والمستندات : يحتفظ المحاسب بالسجلات والمستندات والوصولات والتحاويل والنماذج المالية الاخرى المستعملة للمدة التي يقررها المجلس لكل نوع من انواعها ولا يجوز اتلاف اي منها الا بعد ان يقرر المجلس ذلك الذي عليه ان يقرر طريقة الاتلاف ان تعذر البيع .

الفصل الحادي عشر - الحساب الختامي

مادة ٤٣ - تنظيم الحساب الختامي : ينظم الحساب الختامي في غضون شهرين من انتهاء السنة المالية وان ينظم جداول بالموجودات والمطلوبات وجميع المعاملات المالية والتقديرات الناشئة عن تطبيق الميزانية ويقدمها الى مجلس السلطة لاقرارها ثم يرسل نسخة من هذا الحساب بعد تدقيقه من قبل فاحص الحسابات الى رئيس الوزراء ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة .

الفصل الثاني عشر - مواد متفرقة

مادة ٤٤ - الحك والمحو : لا يجوز اجراء الحك والمحو في اية حسابات او مستندات او سجلات واذا ما اريد تصحيح اي خطأ ان يجري شطب ما يراد تصحيحه بخط واضح وبالمسند الاحمر وتكتب الارقام الصحيحة فوقها بذات المداد ويوقع الموظف المسؤول بجانب التصحيح .

مادة ٤٥ - الاختلاس او هيباع الاموال : عند وقوع اختلاس او ضياع اموال السلطة او طواع او دفاتر وصولات او تذاكر او اية وثائق ذات قيمة مالية او لوازم فعل الموظف المسؤول ان يعلم الرئيس بواقعة الحال في الحال وعلى الرئيس اجراء التدقيق والتحقيق المستعجل ويستعين بالنيابة العامة عند الحاجة ويعلم وزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بالحادث وبالاجراءات المتخذة وبما يظهر له من نتائج .

مادة ٤٦ - معالجة الامور المالية التي لم يرد عليها نص : تعالج السلطة جميع المشاكل والامور المالية التي لا تتعارض مع القوانين والانظمة النافذة والتي لم يرد عليها نص في هذا النظام .

مادة ٤٧ - يجوز للسلطة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٣/٨/٢٨

اختصاصات

| | | | | |
|--|-------------------------|---------------------|---------------------------|--|
| رئيس الوزراء | وزير الداخلية | وزير المالية | نائب رئيس الوزراء | وزير الشؤون |
| وزير الخارجية | صالح المجالي | عبد الرحمن خليفه | سميد المقي | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع |
| حسين بن ناصر | | | | عبد القادر الصالح |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع | قائم باعمال قاضي القضاة | وزير | الرياسة والتعليم والعدلية | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل |
| عبد القادر الصالح | وزير الاقتصاد الوطني | حسن الكايد | | امين الحسيني |
| | رشاد الخطيب | | | |
| وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | وزير الصحة | وزير الاشغال العامة | عبد اللطيف العنتاوي | وزير المواصلات |
| امين الحسيني | صالح برقان | | | محمد علي رضا |
| وزير المواصلات | وزير الانشاء والتعمير | وزير الزراعة | كامل محيي الدين | |
| محمد علي رضا | ايوب مسلم | | | |

هكذا من الأشهر

نظام السير للسيارات الملكية للدولة العامة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم مواقف المركبات في العاصمة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم مواقف المركبات في العاصمة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للكليات الواردة في هذا النظام المعاني التالية ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني كلمة (مركبة) اي نوع من وسائل النقل العمومية ذات العجلات التي تسير بواسطة قوة ميكانيكية المخصصة لنقل الركاب ويدخل في ذلك سيارات البك آب التي لا تزيد حمولتها عن طن واحد .

ب - تعني عبارة (مركبة خصوصية) كل سيارة مخصصة لخدمة صاحبها سواء اكان شخصا طبيعيا او معنويا :

ج - تعني عبارة (صاحب المركبة) الشخص الذي اصدرت السلطة المرخصة رخصة سير المركبة باسمه او الشخص المتصرف بها .

د - تعني كلمة (موقف) اي انشاء او ساحة او مكان مخصص لوقوف المركبات ضمن منطقة امانة العاصمة سواء كان للنقل الداخلي او الخارجي .

٣ - يعين مجلس امانة العاصمة مواقف المركبات بقرار يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية وذلك بعد الحصول على مطالعة لجنة السير المركزية .

٤ - تستوفي امانة العاصمة لقاء استعمال مواقف المركبات العمومية رسما مقداره اثنا عشر دينارا سنويا عن كل مركبة ويحصل دفعة واحدة عند تجديد رخصة سير المركبة .

٥ - تستوفي امانة العاصمة لقاء استعمال مواقف المركبات الخصوصية الرسوم التالية :

أ - خمسين فلسا عن كل مرة تقف فيها المركبة في المواقف المخصصة للوقوف الدائم .

ب - عشرين فلسا لكل ربع ساعة عن كل مركبة تستعمل المواقف المخصصة للوقوف المؤقت .

ج - تستوفي هذه الرسوم من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء فقط ويباح الوقوف المجاني قبل ذلك وبعده .

د - لا تستوفي هذه الرسوم عن المركبات التابعة للقصور الملكية والحكومة والسلوك السياسي وامانة العاصمة .

٦ - يجري تحصيل الرسوم المستحقة بمقتضى هذا النظام بالتعاون مع مديرية السير العامة ووفق احكام المادة (٥٣) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٧ - يمنع وقوف المركبات على اختلاف انواعها في الشوارع الرئيسية في غير المواقف المخصصة لها ويحاسب كل مخالف بعد ادانته من قبل محكمة امانة العاصمة بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

١٩٦٣/٨/٢٨

التوقيع

رئيس الوزراء

وزير الخارجية

حسين بن ناصر

نائب رئيس الوزراء

سعيد المكي

وزير المالية

عبد الرحمن خليفة

وزير الداخلية

صالح المحالي

وزير دولة لشؤون رئاسة

الوزراء ووزير الدفاع

عبد القادر الصالح

وزير

التربية والتعليم والعسلي

حسن الكايد

قائم باعمال قاضي القضاة

ووزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

امين الحسيني

وزير الاشغال العامة

عبد اللطيف العنتاوي

وزير الصحة

صالح برقان

وزير المواصلات

محمد علي رضا

وزير الزراعة

كامل محي الدين

وزير الانشاء والتعمير

ايوب مسلم

هكذا من الأشغال

نظام الشركات المعدل

بمقتضى المادة (٢٢٨) من قانون الشركات المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٤
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٦٣

نظام الشركات المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الشركات المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (٥) منها مباشرة .
« ٦ - دينارين كرسوم مقابل تصديق او اعطاء اي بيان يتعلق بالشركات المساهمة .
- المادة ٣ - تضاف مادة جديدة الى النظام الاصيل برقم (٧) كما يلي :-
« ٧ - تنفيذ الاحكام المواد (١٢ ، ٣٤ ، ٤٠) من قانون الشركات يحق للشخص المقيم خارج الاردن ولا يوجد بمكان اقامته سفارة او مفوضية او قنصلية اردنية ، ان ينظم وكالة خاصة وحسب الاصول المتبع في البلد المقيم به وذلك لغايات التوقيع على طلبات تسجيل الشركات التي يشترك بها وعقودها وانظمتها .

١٩٦٣/٩/٤

الحسين طلال

| | | | |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| وزير الداخلية | وزير المالية | نائب رئيس الوزراء | رئيس الوزراء |
| صالح الجبالي | عبد الرحمن خليفة | سعيد المفتي | حسين بن ناصر |
| قائم باعمال قاضي القضاة | وزير | وزير دولة لشؤون رئاسة | وزير دولة لشؤون رئاسة |
| وزير الاقتصاد الوطني | التربية والتعليم والعدل | الوزراء ووزير الدفاع | الوزراء ووزير الدفاع |
| رشاد الخطيب | حسن الكايد | عبد القادر الصالح | عبد القادر الصالح |
| وزير الصحة | وزير الاشغال العامة | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | وزير الشؤون الاجتماعية والعمل |
| صالح بركسان | عبد اللطيف العنتاوي | امين الحسيني | امين الحسيني |
| وزير الانشاء والتعمير | وزير الزراعة | وزير المواصلات | وزير المواصلات |
| ايوب مسلم | كامل عبي الدين | محمد علي رضا | محمد علي رضا |

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاق التجاري الذي وقع بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الامبراطورية الاثيوبية بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٩ بشكله التالي :

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الامبراطورية الاثيوبية

- ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الامبراطورية الاثيوبية ، المشار اليهما فيما يلي « الفريقين السامين المتعاقدين » ، رغبة منهما في تنمية التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلديهما قد اتفقتا على ما يلي :-
- المادة الاولى - يتخذ الفريقان السامين المتعاقدان جميع التدابير الممكنة لتسهيل وتشجيع التجارة بين بلديهما وبصورة خاصة فيما يتعلق بالبضائع والسلع المدرجة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا الاتفاق وذلك طبقا للقوانين النافذة في كل من البلدين المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعملة .
- المادة الثانية - يمنح كل من الفريقين السامين المتعاقدين تجارة البلد الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية طبقا للقوانين والاجراءات المعمول بها في كلا البلدين ، ويقدم التسهيلات المتعلقة بجميع الامور التالية :-
- أ - الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات والصادرات والبضائع المارة بالترانزيت .
- ب - الاستيراد والتصدير والنقل بالترانزيت والتخزين والتفريغ والتحميل للبضائع ، والخدمات الاخرى المتعلقة بالاستيراد والتصدير والنقل بالترانزيت .
- ج - تسهيلات الموانيء وتأمين السفن .
- د - اصدار رخص الاستيراد والتصدير .
- المادة الثالثة - ان التسهيلات المذكورة في المادة الثانية اعلاه لا تشمل ما يلي :-
- أ - الامتيازات والتسهيلات الممنوحة حاليا او التي يمكن ان تمنح في المستقبل من قبل اي من الفريقين السامين المتعاقدين للبلاد المجاورة ، و
- ب - الامتيازات والتسهيلات الممنوحة حاليا او التي يمكن ان تمنح في المستقبل من قبل اي من الفريقين السامين المتعاقدين نتيجة لدخولها في اتحاد جمركي او لعقد اتفاق حر متعدد الاطراف او لعقد اتفاق اقتصادي يهدف الى تسهيل التجارة الدولية .
- المادة الرابعة - مع مراعاة احكام التعرفة الجمركية والانظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير النافذة في كل من البلدين لا تفرض او تجبى رسوم من قبل اي من الفريقين السامين المتعاقدين عند استيراد او تصدير المواد التالية من بلد اي منهما :-
- أ - عينات البضائع التي هي مجرد الدعاية وليس لها اية قيمة تجارية .
- ب - البضائع المستوردة لاغراض المعارض والمسموح باستيرادها تحت وضع الادخال المؤقت شرط اعادة تصديرها .

المادة الخامسة - تجري المدفوعات لجميع الصفقات الناجمة عن تطبيق هذا الاتفاق بالجنيه الاسترليني او باية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

المادة السادسة - تؤلف لجنة اردنية - اثيوبية مشتركة لتقوية وتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين ، ويكون من بين اختصاصاتها ما يلي : -

أ - الاشراف على تطبيق هذا الاتفاق .

ب - حل وازالة جميع الصعوبات او العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق .

ج - اعداد وتقديم المقترحات للحكومتين فيما يتعلق بتنمية العلاقات الاقتصادية ، وتوسيع حجم التجارة وتنويعها وتعديل الميزان التجاري بين البلدين .

تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب اي من الفريقين المتعاقدين .

المادة السابعة - حرر هذا الاتفاق في اللغتين العربية والامهرية ولكلا النصين عين المقام من الاعتبار ، وفي حالة وقوع اي خلاف بالتفسير تعتمد الترجمة الانكليزية كالحق لهذا الاتفاق .

يعتبر هذا الاتفاق نافذا من تاريخ تبادل وثائق ابرامه من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ويبقى معمولاً به لمدة سنة ، ويتجدد تلقائياً سنة فسنة الا اذا قام احد الفريقين الساميين المتعاقدين بانهاهه بموجب اشعار خطي يقدم للفريق الاخر قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء المدة .

كتب في عمان في اليوم التاسع عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٦٣

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
لبيح الله لكاشومكون
وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة الامبراطورية الاثيوبية
لبيح الله لكاشومكون
وزير التجارة الاثيوبي

هكذا من المأهول

الجدول (أ)

البضائع الاردنية التي تصدر الى اثيوبيا

١ - البطاريات، السائلة والجافة

٢ - غاز البيوتان

٣ - الاسفلت

٤ - الصابون ، والصابون المسحوق (الغوازل العضوية)

٥ - الفوسفات

٦ - الاسمدة

٧ - المصنوعات من بلاستيك

٨ - المصنوعات من خشب الزيتون

٩ - المصنوعات الصدفية

١٠ - المطرزات

١١ - الاشغال اليدوية والقطع المنسوجة

١٢ - الحلويات والشوكولاته

١٣ - المسامير

١٤ - اسفنجة الحمام

١٥ - العطور ومواد التجميل

١٦ - الخيام

١٧ - البطانيات الصوفية والبسط

١٨ - الجوارب

١٩ - الجلو كوز

٢٠ - الرصاص

٢١ - الفواكه والخضار الطازجة والمعلبة

٢٢ - الدهان (البويا)

الجدول (ب) البضائع التي تصدر من اثيوبيا للاردن

- ١ - حب القهوة
- ٢ - اللحم المجمد والمعلب
- ٣ - الاغنام والماعز
- ٤ - الابقار
- ٥ - الجلود والصالل
- ٦ - السكر
- ٧ - ورق التبغ
- ٨ - الخشب
- ٩ - النسيج القطنية والاحرمة القطنية
- ١٠ - اكياس الخيش
- ١١ - البهارات
- ١٢ - شمع النحل
- ١٣ - الحبوب
- ١٤ - الدهون والشحوم الصالحة للاكل
- ١٥ - البقول
- ١٦ - المصنوعات الجلدية
- ١٧ - الزيوت النباتية
- ١٨ - الفواكه والخضار الطازجة والمعلبة
- ١٩ - منتجات المطاحن
- ٢٠ - الاسمنت

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاق التجاري الموقع بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند بشكله التالي : -

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند رغبة منها في تنمية التجارة بين بلديهما وتوطيدها وفي اقامة علاقات اقتصادية اوثق قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يمنح الطرفان المتعاقدان تجارة كل منهما معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لاية دولة ثالثة .

ان النص الوارد سابقاً لا ينطبق على منح او استمرار اي من : -

أ - المزايا الممنوحة من اي من الطرفين المتعاقدين لدول مجاورة . ويشمل ذلك بالنسبة للاردن دول الجامعة العربية ويشمل بالنسبة للهند افغانستان .

ب - المزايا الناتجة عن اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة اشترك او سيشترك فيها اي من الطرفين المتعاقدين .

ج - الافضلية او المزايا الممنوحة من الهند او الاردن الى اي بلد والتي كانت قائمة بتاريخ هذه الاتفاقية او التي ستحل فيها يخص الهند ، محل مثل هذه الافضلية والمزايا التي وجدت قبل (١٥) آب سنة ١٩٤٧ . أو

د - المزايا الممنوحة بموجب اتفاقية اقتصادية متعددة الاطراف وضمت خصيصاً لتسهيل التجارة الدولية .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقديم اقصى تسهيلات ممكنة ويتخذان جميع الاجراءات المناسبة لتنشيط التجارة بين البلدين بكافة الطرق وخاصة بالنسبة للمواد المذكورة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا الاتفاق وذلك وفقاً لتشريعات المطبقة في كل من البلدين والمتعلقة بالاستيراد والتصدير والعملات الاجنبية والتشريعات الاخرى: وليس في هذه الاتفاقية ما يمنع من الاتجار بالسلع غير الواردة في الجدولين المذكورين .

المادة الثالثة

يجري تسديد جميع المعاملات الجارية التي تتم بموجب هذه الاتفاقية بالعملة الاسترلينية الا اذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك .

المادة الرابعة

اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يقدم كل منهما التسهيلات الممكنة للطرف الآخر من اجل اقامة المعارض التجارية في اراضيهم وذلك وفقاً للقوانين المرعية في كل منهما .

هكذا من الأشهر

المادة الخامسة

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين لرعايا الطرف الآخر بدخول اراضيهِ ، والتجول والاقامة فيها لمقاصد تنمية التجارة بين البلدين ، وفقاً للقوانين والانظمة المطبقة فيها والمتعلقة بالاجانب .

المادة السادسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بان يتعاونوا من اجل تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما لمصلحتها المشتركة ، ومن اجل تنمية تبادل المعلومات العلمية والفنية واستخدامها لاسيما بواسطة اتاحة فرص التدريب والمساعدة الفنية حيثما امكن .

المادة السابعة

تتمتع السفن التجارية والزوارق البحرية التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين وحمولتها بمعاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لسفن اية دولة اجنبية ثالثة وذلك فيما يتعلق بحرية دخول الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من التسهيلات الموجودة فيها ، ورسوم التحميل والتفريغ والضرائب وغيرها من التسهيلات . يستثنى من احكام هذه المادة الامتيازات الممنوحة للسفن التي تتعاطى التجارة الساحلية .

المادة الثامنة

اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب اي من الطرفين لاستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية والتأكد من تطبيقها تطبيقاً سليماً .

المادة التاسعة

نجل هذا الاتفاق على الاتفاق الموقع بين البلدين في ١١ مارس سنة ١٩٦٢ . ويصبح نافذاً فوراً ويبقى ساري المفعول حتى ١٩٦٤/١٢/٣١ ويجدد سنة فسنة بموافقة الطرفين الضمنية ما لم يقدم احده الطرفين بتقديم اشعار خطي لانتهائه قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء اجله .

واشعاراً بذلك قام الموقعون تالياً والمفوضون رسمياً ، بالتوقيع في نيودلهي على نسختين باللغة الانكليزية كلاهما معتمد.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
عبدالله صلاح

عن حكومة جمهورية الهند
س. راجا لالان

جدول (أ)

سبع التصدير من الهند الى الاردن

المنتجات الحيوانية والبحرية :

- ١ - المصنوعات الجلدية باستثناء الاحذية
- ٢ - الجلود التامة الصنع
- ٣ - امعاء الحيوانات

المنتجات الزراعية :

- ١ - السيجار والسجاير
- ٢ - القنب
- ٣ - سيج بلهبرا
- ٤ - طحين (تيبوكا) (سميد المانيوك)
- ٥ - نشاء السافو
- ٦ - الفواكه الطازجة بما فيها الموز
- ٧ - منتجات الفواكه
- ٨ - زيت بذر القطن
- ٩ - خشب معاكس (تجاري وللزينة)
- ١٠ - الحناء الناعمة
- ١١ - جوز الكاشيو والفواكه المجففة الاخرى (اللوز والجوز والزبيب والقطين والفسقن الحلي . . . السخ المشمش المجفف والزنجبيل المجفف) .
- ١٢ - اللبف ومنتجاته
- ١٣ - التبغ
- ١٤ - التم هندي
- ١٥ - الكركم
- ١٦ - زيت الخروع
- ١٧ - زيت القبول
- ١٨ - زيت بذر الكتان
- ١٩ - زيت السلطة
- ٢٠ - الفاناسباتي
- ٢١ - الجفت المستخرج من بذر القطن
- ٢٢ - الجفت المزروع زيت (نخالة الرن)

هكذا من الأشغال

العلاجات ومواد الصيدلة والكياويات ومشتقاتها

- ١ - كلسايند ماغزاييت
- ٢ - بيكر ومايز
- ٣ - الومينا فرك
- ٤ - المنغنيز الحديدي
- ٥ - ألوان سطحية (بيجنت) ودهانات وملامعات (ورنيش)
- ٦ - حبر طباعة ما عدا الاسود
- ٧ - حبر كتابة
- ٨ - الهندي شعيري ومشتقاتها
- ٩ - الجوز المقيء شبه القلوي ومستحضراته
- ١٠ - الصابون ومواد التواليت وزيت الشعر والعطور
- ١١ - جليسرين
- ١٢ - زيت البريك
- ١٣ - مواد الصيدلية والعلاجات والادوية والمصنوعات واللقاحات . . . الخ .
- ١٤ - الثقاب والالاب النارية
- ١٥ - طفءات الحريق
- ١٦ - ادوات الطبخ
- ١٧ - كلوريد المغنسيوم
- ١٨ - اثيل الكحول والكحول الصناعية
- ١٩ - منتجات المطاط بما في ذلك اطارات الدراجات الداخلية والخارجية على ان لا يكون تصديرها ممنوعا .
- ٢٠ - منتجات الاسبست
- ٢١ - الكلوكونز السائل
- ٢٢ - البنزين
- ٢٣ - القطن الطبي
- ٢٤ - سترينتين
- ٢٥ - المورفين
- ٢٦ - بروميد الصوديوم والبوتاس والكالسيوم
- ٢٧ - البرومين السائل
- ٢٨ - الالانتيوتيكس
- ٢٩ - القلويات
- ٣٠ - العلاجات الاصطناعية
- ٣١ - تراسيلين
- ٣٢ - همسين
- ٣٣ - علاجات مضادة للسل (املاح وب.أ.س)
- ٣٤ - علاجات مضادة للدوزنطاريا (ايدوكلاووداي - ايدوكونولين)

- ٣٥ - مسحوق التبييض
 - ٣٦ - حامض المايدروكلوريك
 - ٣٧ - بيروكسيد الهيدروجين
 - ٣٨ - بيروريد الصوديوم
 - ٣٩ - الكلورين السائل
 - ٤٠ - علاجات ضد البرص (دي.اس.اس.اس. ومشتقاته)
 - ٤١ - امودياكين
 - ٤٢ - فيتامين (أ)
 - ٤٣ - فيتامين (سي)
 - ٤٤ - اميتين
 - ٤٥ - سانتونين
 - ٤٦ - كينين
 - ٤٧ - بروسين
 - ٤٨ - المورمونات الاصطناعية
 - ٤٩ - اسبيرين
 - ٥٠ - جلوكونيت الكالسيوم واملاح الكلس الاخرى .
 - ٥١ - الجلوكونيت الحديدي
 - ٥٢ - نيكوناميد
 - ٦٣ - مبيدات الحشرات والمكروبات (المركبة فقط)
 - ٥٤ - منظفات الاسنان
 - ٥٥ - الاقمشة البلاستيكية
- المنتجات الهندسية :
- ١ - الموصلات المصنوعة من الالمنيوم وموصلات (A C S R)
 - ٢ - الموازل
 - ٣ - محولات التوزيع
 - ٤ - اعمدة وابراج خطوط النقل
 - ٥ - مكيفات الهواء ومبردات الماء والثلاجات
 - ٦ - مكبرات الصوت
 - ٧ - راديووات
 - ٨ - المصابيح الكهربائية
 - ٩ - مصابيح النيون
 - ١٠ - اسلاك للتمديدات المنزلية عازلة بالمطاط او البلاستيك
 - ١١ - الموتورات الكهربائية
 - ١٢ - الدراجات
 - ١٣ - المدخرات الكهربائية

كلد من الأشغال

- ١٤ - العدادات الكهربائية للمنازل
- ١٥ - الادوات الزراعية التي تسحب بالجرارات
- ١٦ - القشط المصنوعة من القطن أو الشعر
- ١٧ - مصابيح الاضاءة والباوير
- ١٨ - القرطاسية
- ١٩ - المواد الكاشطة
- ٢٠ - وتورات الديزل
- ٢١ - آلات ناسخة
- ٢٢ - سحابات
- ٢٣ - بكالات
- ٢٤ - حلقات
- ٢٥ - ترموسات
- ٢٦ - انايب متداخلة
- ٢٧ - مضخات (محرك رئيسي او بدونه) ومضخات سنترفيوج
- ٢٨ - مضخات تدار بموتورات الديزل والموتورات الكهربائية
- ٢٩ - مواد سكك الحديد
- ٣٠ - ادوات دقيقة وعلمية وادوات المساحة
- ٣١ - ماكينات صناعة الورق وعجينة الورق
- ٣٢ - مواسير من الحديد الصلب وقوالب حديدية
- ٣٣ - منتجات فولاذية
- ٣٤ - قوالب فولاذية
- ٣٥ - حديد صب لقطع الماكينات
- ٣٦ - سدادات
- ٣٧ - ادوات منزلية
- ٣٨ - صواميل وبرافي ... الخ
- ٣٩ - آلات خياطة
- ٤٠ - مراوح كهربائية
- ٤١ - اثاث معدني
- ٤٢ - اوعية مصنوعة من الصفيح
- ٤٣ - ادوات منزلية من الحديد والفولاذ والنحاس والالمنيوم
- ٤٤ - مدافئ كاز
- ٤٥ - موازين
- ٤٦ - جميع انواع العدد العلمية
- ٤٧ - جرادل
- ٤٨ - اقطاب كهربائية للحام

هكذا من الأشغال

- ٤٩ - اسلاك نحاسية مطلية
- ٥٠ - ورق الزجاج
- ٥١ - اقفال
- ٥٢ - هياكل فولاذية
- ٥٣ - مواسير ووصلات

منتجات المناجم

- ١ - طوب المايكا
- ٢ - ايكانات
- ٣ - مسحوق المايكا
- ٤ - سيلانائيت
- ٥ - المانائيت
- ٦ - ماغناتيت
- ٧ - حديد خام
- ٨ - منغنيز خام

مصنوعات البلاستيك ولوازم الرياضة :

- ١ - اطارات النظارات
- ٢ - اقلام حبر
- ٣ - سلم بلاستيكية بما فيها قبضات المظلات اليدوية
- ٤ - لينوليوم
- ٥ - الاقشة الجلدية
- ٦ - الاساور والخلاخيل
- ٧ - قشرة خفيفة للزركشه
- ٨ - لوازم الرياضة

لنج قطنية وصوفية كالمواد التالية :

- ١ - اقشة قطنية
- ٢ - الساري والدوتي القطني
- ٣ - الجوارب والملابس المحاكه بالصناره من القطن والريون
- ٤ - اقشة حريرية ومصنوعة من الريون
- ٥ - غزولات قطنية
- ٦ - مصنوعات الجوت
- ٧ - اقشة النسيج اليدوي

المواد الغذائية :

- ١ - الشاي
- ٢ - القهوة
- ٣ - البهارات بما فيها الفلفل
- ٤ - السمك المثلج والمجفف
- ٥ - الجمبري المجفف
- ٦ - الفواكه والخضار المحفوظة
- ٧ - السكر غير المكرر
- ٨ - مسحوق السكر غير المكرر
- ٩ - الأغذية المحضرة
- ١٠ - السكر

مواد اخرى :

- ١ - البسكوت
- ٢ - السكاكر والشوكولاته
- ٣ - البيرة والمشروبات الروحية
- ٤ - البلاط الاحمر
- ٥ - اغريائيز
- ٦ - اقلام رصاص
- ٧ - ورق كربون وشرطة الآلات الكاتبة
- ٨ - الكتب المطبوعة وغيرها
- ٩ - اشغال الناس الفنية وغيرها من الاشغال اليدوية
- ١٠ - شمع النحل
- ١١ - شمع البرافين
- ١٢ - افون خام
- ١٣ - افلام سينمائية مظهره
- ١٤ - اسطوانات
- ١٥ - ساعة يد وحائط
- ١٦ - مظلات يد واجزائها
- ١٧ - مصنوعات يدوية ومصنوعات بيتية
- ١٨ - الاسنان الاصطناعية
- ١٩ - الادوات المكتبية
- ٢٠ - اقلام الحبر الجاف
- ٢١ - قطع من خشب الصندل
- ٢٢ - ورق سجائر
- ٢٣ - الاطارات المعدنية للدراجات
- ٢٤ - حبر الطباعة
- ٢٥ - صمغ الجوز
- ٢٦ - اللوازم المطاطية لتلبس الاطارات

هكذا من الأشغال

جدول (ب)

سلع التصدير من الاردن الى الهند



- ١ - الفوسفات الخام
- ٢ - البوتاس والبرومين
- ٣ - الرخام
- ٤ - جلود الماعز
- ٥ - جلود الغنم
- ٦ - الصوف وشعر الحيوانات
- ٧ - الزيتون وزيته
- ٨ - الاسفلت
- ٩ - مصنوعات الاراضي المقدسة
- ١٠ - الاسمنت
- ١١ - السجاير والتبغ
- ١٢ - الفواكه والخضار
- ١٣ - السكاكر
- ١٤ - البذور الزيتية

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور



يعلن ان القانونين المؤقتين المذكورين بادناه قد احيلا الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فثلا منه قبولا ويات كل منها بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائما .

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

| رقم القانون | اسم القانون | عدد الجريدة الرسمية |
|-------------|--|---------------------|
| ٣٠ | قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت . | ١٦٣٤ |
| ٤٧ | قانون معدل لقانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت . | ١٦٥٣ |